



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
مجلة العلوم الاقتصادية



Journal homepage: <http://journals.sustech.edu/>

نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وأثرهما على تجاره الخارجية

خلال الفترة من " 1990 — 2011 م "

محمد مبارك مصطفى الامام

ابراهيم فضل المولى البشير

1- بنك فيصل الاسلامي السوداني - tillo2009@gmail.com

2- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وتأثيرها على حركة التجارة الخارجية بالتركيز على قطاع الصادر في السودان . استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة ثم اتباع المنهج الإحصائي والقياسي، واختبار مدى استقرار السلال الزمنية لمتغيرات الدراسة من 1990 وحتى 2011 م عن طريق برنامج E.Views . وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التابعة " الاستثمارات الأجنبية ، والواردات ، والصادرات " . ذات صلة ودلالة إحصائية على المتغير المستقل " سعر الصرف " . ومن اهم نتائج الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين الاستثمارات الاجنبية "Fi" كمتغير تابع وسعر الصرف "Ex" كمتغير مستقل . ايضا هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف "Ex" والواردات "Im" ، وأوضحت النتائج العلاقة الطردية بين تحسن سعر الصرف "Ex" والصادرات "XP" . ومن اهم توصيات الدراسة اتباع نظام سعر الصرف الحر لما له من تأثير على إنعاش الحركة الاقتصادية، عدم الاستمرارية في نظام تخفيض سعر الصرف لانه يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ، الاهتمام بتفعيل حركة الصادرات للتقليل من حدة الواردات.

Abstract:

The research aimed at studying exchange rate systems and policies that affecting and encouraging foreign trade in Sudan with special emphasis on the export sector. The research adopted the descriptive and analytical method followed by statistical and econometric methods for testing the stability of time series for the study variables during the period 1990-2011 through using E-views Program. The research indicated that the study dependent variables "exports, foreign investment and imports" were strongly interrelated with its independent variable "Exchange rate". Also, it indicated the existence of a positive relationship between foreign investments (Fi); imports (Im) as dependent variables and exchange rate (Ex) as independent variable. Moreover, it shed the light on the positive relationship between exports (Xp) and the exchange rate (Ex). The study recommended the adoption of a free exchange rate system because it would lead to economic prosperity, besides stopping the adoption of the devaluation system which may lead to balance of payment deficit. Furthermore, more attention should be given for the activation of the export sector in order to reduce the heavy dependence on imports.

الكلمات المفتاحية : إقتصاد السودان - قطاع الصادر - قطاع الوارد - قطاع الإستثمار

المقدمة :

يمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم، وان التجاره الخارجية هي عبارة عن العجز او الفائض في الميزان التجاري اي حركة صادرات و واردات (سامي عفيفي حاتم، 1993 - ص 36) ، والصادرات عبارة عن " الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية (رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان - 2000ص12)، والواردات عبارة عن " الموارد والسلع التي تستورد او "تشتري" من خارج الحدود الوطنية من الأسواق الدولية" (رشاد العصار، واخرون.مرجع سابق - 2000، ص12) ، إذن حركة التجاره الخارجيه من واردات وصادرات ذات ارتباط وثيق بميزان المدفوعات والذي يمثل القياس الحقيقي لتدهور وانتعاش اقتصاد الدول . إن النظريات المتبعة من قبل الحكومه والسياسات والنظم المختلفة تجاه إصباح الهيكل الاقتصادي في البدء لإحداث عملية التنمية في البلاد، كان لها الأثر في دخول المستثمرين الأجانب والمحليين والقيام بعمليات استثمارية كبيرة ، ولقد انعكس كل ذلك على المستوى المعيشي للأفراد . تأتي مشكلة الدراسة من خلال معرفة ماهي السياسات المتبعة المتعددة النظم والتي كان لها الأثر الكبير على ميزان المدفوعات، والتي أصبحت تظهر في شكل عجز شبه مستمر ولقد انعكس كل هذا على حركة التجاره الخارجية . تلاحظ انه وفي بداية التسعينات ظهر إنتعاش إقتصادي على حركة الاستثمار ، الذي انعكس على تنمية الصادر وكان ذلك من خلال انتهاج الدولة لنظم وسياسات الإبتعاث والتحرر الاقتصادي. وبالتالي يمكن معرفة مشكلة الدراسة من خلال الاسئلة الآتية :هل تعمل سياسات سعر الصرف على تحسين التجاره الخارجية في السودان ؟ ماهي نظم سعر الصرف في السودان والتي تعمل على زيادة معدل النمو في التجاره الخارجية ؟ هل تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحسن سعر صرف العملة ؟ هل يؤدي تخفيض سعر صرف الجنية للحد من الواردات في السودان ؟ هل تعمل النظم والسياسات المتعلقة بسعر الصرف على تشجيع الصادرات للقطاعات غير النفطية ؟. وتتبع اهمية الدراسة في انها محاولة لمعرفة نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما الهام على التجاره الخارجية وذلك من خلال دراسة سياسة التجاره الخارجيه بالتركيز على سياسة الصادر ومشاكله. وتتعرض هذه الدراسة بالمتابعة إلى التطورات في أسعار صرف الجنية السوداني. ايضا من خلال تقييم أثر النظم والسياسات المتبعة لسعر الصرف في المحافظة على قطاع الصادر، وأثرهما على ميزان المدفوعات وإفرازاتها على القطاعات الاخرى . تفترض الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين تحسن سعر الصرف الجنيه ومعدلات الصادر في السودان ايضا هنالك علاقة طردية بين تحسن سعر صرف العملة الوطنية وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الأجنبية) وهنالك علاقه عكسيه بين استقرار سعر الصرف وزيادة الواردات في السودان . إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة ثم اتبع بالمنهج الإحصائي والقياسي ، واختبار مدى إستقرار السلال الزمنية لمتغيرات الدراسة من (1990 وحتى 2011 م) عن طريق برنامج E.views , تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانوية من كتب ومراجع ونشرات ودوريات على الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية لبنك السودان ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني و الجهاز المركزي للإحصاء على الجانب التطبيقي .

وذلك خلال الفترة من (1990 - 2011 م). تعد الدراسة إطارا مرجعيا لواقعي سياسات ونظم سعر الصرف من مصارف متخصصة والبنك المركزي .

ومن الدراسات السابقة دراسة مطهر سيف أحمد نصر "2001م" والتي توصلت إلى: ان نظام النقد الدولي القائم أحد أهم الأسباب الرئيسة لتقلب أسعار صرف العملات القابلة للتحويل ، وان الأسواق الدولية للصرف الأجنبي

من أخطر الأسواق المالية الاحتكارية، ان مواجهة التقلب تتطلب الالتزام في إدارة السياسة النقدية بقواعد وضوابط النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي ، وربط الصادرات بالعملات القابلة للتحويل التي يتوقع ارتفاع قيمتها في مواعيد قبض أثمانها، بينما تربط أثمان الواردات بالعملات التي يتوقع انخفاض قيمتها في مواعيد السداد، وتأتي الفجوة من خلال تركيز الدراسة على السياسة المؤثرة على تقلب العملات في الاقتصاد الإسلامي بعيدا عن الاقتصاد الوضعي في حين تماشي تلك السياسات مع بعضها ، وأن اسعار الفائدة على الودائع الاستثمارية تختلف فيما بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وكذلك تقلب الأسعار يؤثر على مدى استقرار القوى الشرائية ، كذلك أسعار الفائدة العالية على العملات القابلة للتحويل تؤدي إلى ضعف الحركة الاقتصادية (صادر ووارد)، ايضا ان أسعار صرف العملات القابلة للتحويل اختلافها في النظم من سعر السوق الحر إلى السعر الرسمي، له الأثر الواضح على التقلب. من كل ذلك سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى معالجة القصور في الدراسة السابقة بالإضافة إلى عكس التأثير الواضح لنظم وسياسات سعر الصرف على الصادرات والقطاعات الاخرى.

ايضا دراسة: مأمون محمد سيدي حمد الفكي "2005م توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المعطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة . وان استخدام سياسة التخفيض لسعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لأتكون صالحة في معظم الدول النامية وانها خاصة بدول الاقتصاد المتقدم. وتظهر الفجوة ان الدراسة ركزت على التوازن في ميزان المدفوعات دون التطرق إلى أن التوازن يمكن أن يحدث عن طريق توازن الميزان التجاري في حركة الصادرات والواردات وسنتطرق له بالتفصيل في هذه الدراسة .

وتوصلت دراسة: موسى يوسف محمد البر "2002م" إلى العديد من النتائج أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها فزيادة الصادرات لم تساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري "ميزان المدفوعات" بسبب أن معظم صادرات السودان من المواد الزراعية الأولية وهي لا تستجيب إلى التغيرات في سعر الصرف لضعف مرونتها العرضية . ويرى الباحث إن سياسة التحرير لسعر صرف العملة السودانية هي أفضل سياسة تساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري لميزان المدفوعات، وكذلك التركيز على الصادرات والواردات في هذه الدراسة ومدى تأثير التخفيض عليها من قبل سياسات سعر الصرف ليست هي العوامل الرئيسية المؤثرة والمتأثرة بالتخفيض بل هنالك عوامل أخرى تعمل على تحفيز الصادرات وتقليل الواردات . لم يركز الباحث على اثر تخفيض سعر صرف الجنية على العوامل الأخرى باعتبار أن الاقتصاد عبارة عن حلقة متكاملة تؤثر على بعضها البعض وهذا مأسوف نركز عليه في هذه الدراسة . وتوصلت دراسة ابتسام محمد احمد عبدالله "2003م الى أن سياسة سعر الصرف وتحريره لم تؤدي إلى تحسين أوضاع ميزان المدفوعات لأنه تلازم مع توسع كبير في التمويل المحلي ، ولأسباب أخرى تتعلق بطبيعة هيكل الاقتصاد السوداني ، وان سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجت من قبل الدولة أدت إلى التحسن في بعض القطاعات الاقتصادية والإخفاق في قطاعات أخرى مهمة ، وكذلك يمكن لسياسة التحرير أن تؤدي إلى نتائج ملموسة إذا اعيدة صياغتها وطبقت بشكل صحيح .

هنالك دراسة ايضا للصادق عثمان حميدة "2001م" ، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة الواردات ، وانخفاض قيمة الجنية السوداني ، وعجز في الميزان التجاري ، كما أدت زيادة سعر الصرف إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ، وأن سياسة تحرير الصرف نحو العرض والطلب لم ترفع من قيمة الجنية السوداني لأن معدلات التضخم النقدي عالية ، وتدنى قيمة الجنية السوداني وعدم استقرار السياسة النقدية للدولة. وتهدف الدراسة الحالية الى معرفة مامدى تأثير نظم وسياسات سعر الصرف على التجارة

الخارجية في السودان للفترة الممتدة من "1990-2011" ، وكذلك البحث عن النظم والسياسات في سعر الصرف و التي تعمل على زيادة الصادرات لزيادة معدل النمو ، ايضا دراسة اثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على سعر الصرف في السودان ، وان عدم إستقرار السياسة النقدية للدولة ادي الي عدم استقرار سعر الصرف.

اولاً: مفهوم نظم وسياسات سعر الصرف:

تغطي هذه الدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على إقتصاد السودان في الفتره الزمنية الممتده من -2011م ، وتغطي جغرافيا جمهورية السودان إستنادا على البيانات الواردة في السجلات الرسمية والنشرات الصادرة من الجهات المحدده لهيكل إقتصاد السودان من وزارة المالية والبنك المركزي . وتنطبق الدراسة الى التغيرات التي حدثت على سعر الصرف من ارتفاع وانخفاض وحالة استقرار كما تشمل ايضاً على تطور حركة قطاع الصادر في البلاد كعرض تاريخي وتسلسل زمني للفترة موضوع الدراسة .

نظم وسياسات سعرالصرف:

يعتبر سعر الصرف احد مؤشرات الاقتصاد الكلي الى جانب الناتج المحلي، ومعدلات التضخم ومستوى البطالة واداء التجارة المتبادلة ، بالاضافة الى انه عبارة عن نسبة تبادل العملة الاولى بالعملة الاخرى .و يعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تتحدد- كأى سلعة أخرى- وفقاً لعوامل الطلب والعرض (عدنان المسلم - 2005) ص-2، وعلى ذلك تعتمد الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع. وايضا يعتبر سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية اوعدد الوحدات من العملة الاجنبية مقابل وحده واحدة من العملة المحلية . (جون هدسون - (1987م)- ص 124)

ويعكس مفهوم سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تتحدد- كأى سلعة أخرى- وفقاً لعوامل الطلب والعرض (عدنان المسلم- مرجع سابق -2005، ص2) ، وهي العوامل التي تنتج بصفة أساسية من ميزان المدفوعات بشقيه الدائن والمدين. ومن هنا يمكن القول إن الأصل في الأمور هو أن الطلب على سعر صرف العملة المحلية طلب مشتق وليس طلباً مستقلاً أي أنه طلب لمقتضيات تسوية المدفوعات الدولية، وهو ما ينطبق أيضاً على عرض سعر صرف العملة الأجنبية. ولا ينفى ذلك أن هناك طلباً لأغراض المضاربة وكذلك لأغراض المتاجرة في أسواق النقد، وعلى ذلك تعتمد الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع.

هنالك عدد من الانظمة المتبعة تجاه اسعار الصرف مثل نظام سعر الصرف الثابت ويتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب ، (مطر موسي سعيد- 2008م- ص44) ، وكذلك نظام سعر الصرف المتقلب: ونشأ عندما تم التخلي عن قاعدة الذهب ولم تلجأ إلى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف، والاعتماد بدلا عن ذلك على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق، (كريانين مورديخي- 2007- ص288). هنالك ايضا نظام الرقابة على الصرف والذي نشأ عندما لجأت الدول إلى فرض رقابة مباشرة على سعر الصرف ،وفي ظل هذا النظام يتحقق المساواة بين الصادرات والواردات.

وتاتي سياسات سعر الصرف من خلال الاجراءات المتبعه من الدولة ، فهناك عدد من السياسات منها تخفيض القيمة الخارجية للعملة يقصد بتخفيض قيمة العملة في سوق الصرف ، وهي ان تقرر الدولة انقاص عدد وحدات النقد الاجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطنية ، كذلك عندما تقرر انقاص وزن الذهب ، والذي تمثله وحدة النقد الوطنية فتلجا الدولة الى تخفيض قيمة عملتها لتحقيق الاغراض التالية (كامل بكري - (1984 م - ص19). ايضا موازنة العجز في الميزان التجاري ، والذي يؤدي الى زيادة التصدير ومن ثم يزيد التشغيل

والانتاج ، وتلجأ الدولة الى تخفيض قيمة العملة بغرض تثبيت دخول بعض المصدرين المواطنين فلا ينخفض دخولهم بالعملة الوطنية نتيجة لانخفاض اسعار سلعهم في الخارج . هنالك اثار اقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة والتي يمكن توضيحها في الاتي (كامل بكري -2001م -ص 293). يؤدي التخفيض الى الاضرار ببعض الطبقات ، إذ يعتقد البعض ان تخفيض قيمة العملة بالرغم من انه يؤدي الى حصول الدولة على قدر اكبر من العملات الاجنبية فانه كثيرا مايؤدي الى ميل شروط التبادل الخارجي، و قد يؤدي اتباع الدولة لسياسة التخفيض الى لجؤ الدول الاخرى للسياسة نفسها ، وكثيرا مايؤدي التخفيض الى انتقال رؤوس الاموال بغية الاستفادة من التخفيضات ومن ثم تحقيق الارباح . ايضا قد يؤدي تخفيض العملة الى تخفيض اسعار السلع الوطنية المقومة بالعملة الوطنية (كامل بكري -مرجع سابق-2001م -ص 23). ويتضح لنا من دراسة اثار التخفيض انها كثيرة ومشعبة ومتطورة ، بحيث يصعب القول بان التخفيض يؤدي في كل الاحوال وعلى وجه التاكيد الى تحسين الميزان الخارجي للبلد لذلك يجب على السلطات النقدية قبل تقريرها التخفيض دراسة الاثاراقتصادية المتعددة بالنسبة لظروف البلد الخاصة ولاتقدم على التخفيض الا اذا وجد اثاره النهائية تجلب نفعاً محققاً للبلد (كامل بكري- مرجع سابق -2001م -ص 24) .

ايضا من سياسات سعر الصرف الإجراءات الخارجية للرقابة على الصرف ومنها اتفاقيات المقايضة والتي يتم بموجبها الاتفاق على التبادل المباشر لسلع محدودة اما بكميات معينة اوفي حدود مبالغ محدودة دون استخدام النقود اووسيلة دفع اخرى . كذلك اتفاقيات المقاصة حيث يتم بذلك الاتفاق بين الدولتين على تسهيل عملية المقاصة بين ديونهما سواء كانت هذه الديون ناتجة عن التجارة او الاستثمار ، ويحدد الاتفاق سعر الصرف على العملتين ويترتب الدفع لفئات الدائنين المختلفة. هنالك ايضا إتفاقيات الدفع والتي تهدف الى تسهيل المقاصة بين الطرفين ولكنها تختلف عن الاتفاقيات الاخرى في انها تنص على حدود معينة لايمكن ان تتجاوزها مديونية اى من الدولتين للاخرى (محمد الحريري- 1999م-ص 56) .

ان تقلبات سعر الصرف وتغيراته في اتجاه الارتفاع اوالإنخفاض تثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وهنالك عدد من الطرق والاساليب التي تتبع تجاه سعر الصرف في حالة الانخفاض اوالارتفاع ومن هذه الاساليب والطرق (محمد زكي شافعي- بدون تاريخ - ص 21) .طريقة الصرف المؤكد (المرجع السابق . ص 21) ، وطريقة الصرف الغير مؤكد (المرجع السابق . ص 22) . حيث يتوقف سعر الصرف على العوامل المتصلة بعرض الصرف ، ويتولد الطلب على الصرف وعرضه من خلال مختلف عناصر المدفوعات ، وهكذا قد يتولد الطلب على الصرف اوعرضه عن المعاملات المتعلقة باستيراد السلع او تصديرها، او عن المعاملات غير المنظورة التي يتالف منها بالاضافة الى النوع الاول من المعاملات في ميزان المدفوعات الجارية (المرجع السابق . ص 29). وقد يتولد الطلب على الصرف اوعرضه عن انتقال رؤوس الاموال الخاصة من بلد الى اخر (المرجع السابق - ص 31) . وهنالك تقلبات لسعر الصرف في ظل قاعدة الذهب والتي تعني ارتباط اومبادلة قيمة العملة بوزن معين من الذهب الخالص حيث يمكن مبادلة هذه العملة اومبادلة الذهب بهذه العملة بسعر رسمي ثابت ، ومن اهم خصائص الذهب الخالص (محمد الحريري-1999 . مرجع سبق ذكره - ص 44). توفير حرية الصك ، وتوفير حرية استيراد وتصدير الذهب ، كذلك تعهد البنك المركزي بشراء وبيع الذهب بسعر ثابت ، يحدده القانون، ايضا إصدار الحكومه او البنك عملة ذهبيه داله لوزن معين من الذهب تسير جنبا الى جنب مع اوراق البنكنوت - ان وجدت - تكون هذه الاوراق قابلة للصرف بالعمله الذهبيه دون أي قيد او شرط . ولهذا يتعين

على البنك المركزي ان يحتفظ باحتياطي ذهبي لمواجهة التزامه بصرف اوراق البنكنوت الذهبي (المرجع السابق - ص 46) .

ثانيا : التجاره الخارجية:

في ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية و التوجه نحو الاقتصاد الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية. و تعرف التجارة الخارجية على انها عبارة عن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (سامي عفيفي حاتم-مرجع سابق-1993-ص 36). وان المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال و تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (رشاد العصار، وآخرون-2000 مرجع سابق - ص 12) . ان عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج الأخرى المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (حمدي عبد العظيم-1996 - ص 18) . يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ، و تتمثل أهم هذه الأسباب في: انه ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات ، واختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة ، وعدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ووجود فائض في الإنتاج للحصول على أرباح من التجارة الخارجية ورفع المستوى المعيشي (المرجع السابق- (ص16-17). تعد أهمية التجارة الخارجية في انها من القطاعات الحيوية لأي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية. اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري (رشاد العصار- و آخرون- 2000 مرجع سابق - ص 13) . التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل (حمدي عبد العظيم.- مرجع سابق - 1996-ص 20). تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية (رعد حسن الصرن،-2001.ص 57-58) .

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تنتوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية و طبيعة الاقتصاد السائد فيها.وتعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف واختيار الدولة لوجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) ، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق . ايضا مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للحد من تدخلها في تجارتها الخارجية (زينب حسين عوض الله - ص 200)، وبقصد تحقيق بعض الأهداف (احمد عبد الخالق - 1999- ص 129) . و تهدف سياسة التجارة الخارجية الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و الإستراتيجية. وتعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية(المرجع السابق-1999-ص 137)، قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى

بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية (عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس-1996-ص255) .

ثالثاً : الملامح العامة لاقتصاد السودان :

ان البناء الاقتصادي في السودان يعكس بقدر كبير موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية , فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية من غيرها من الدول المتقدمة تسود في السودان , وان السودان لايزال يحتل مرتبة متأخرة في قائمة الدول النامية . وحسب ترتيب الامم المتحدة للدول يعتبر السودان احدى الدول التي تكون قائمة الـ25 دولة الاقل نمواً في العالم (عثمان ابراهيم السيد-2006م-ص5) .وبالنظر الى السمات التي تميز الدول النامية نجد انها تطابق الي حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان والتي تتضح من خلال ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة والتي يمكن معرفتها من خلال :

معرفة الناتج المحلي الاجمالي وتقديراته من عام لآخر وهو من ابراز الصور الحقيقيه للاقتصاد القومي ويوضح كذلك التغيرات الاساسية التي تطرأ على هيكل الاقتصاد . فإجمالي الناتج المحلي الذي أبدى زيادة مضطربة . حيث بدأ تسجيل الناتج والمنصرف القومي سنوياً - واوضح ان زيادته لم تكن بالقدر الذي يمكن من تحقيق معدلات كبيرة في متوسط دخل الفرد في السنة (المرجع السابق ص5) .

تشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في اجمالي الناتج المحلي سنوياً بناء على الظروف الانتاجية التي تمر بكل قطاع - حجم الاستثمار السنوي , الظروف المناخية , مستوى الانتاجية والاسعار العالمية لمنتجات البلاد وهي اهم العوامل التي تؤثر في حجم اجمالي الناتج المحلي ومن ثم الدخل القومي .

من الملامح التي تجدر الاشارة اليها هو ان تحليل اوجه النشاط الاقتصادي في البلاد تبرز نتيجته بصورة واضحة من خلال جزء كبير من الانتاج القومي ويعتمد الى حد كبير في انتاجه على الطرق التقليدية . فيوضح ذلك ان الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع تقليدي وقطاع حديث (المرجع السابق - ص11)

وبما ان الانتاجية في القطاع التقليدي تعتبر اقل من القطاع الحديث نسبة لاستعمال ادوات انتاجية تقليدية , فان مشاركة القطاع التقليدي بحوالي 50% من اجمالي الناتج المحلي عبر هذه السنوات توضح ان مجالات رفع الانتاجية في هذا القطاع مازالت واسعة . فاقتصاد السودان اذن اقتصاد مزيج وان القطاع التقليدي مازال يساهم بقدر كبير في اجمالي الناتج المحلي وان مجالات توسيع القطاع الحديث وتطويره مازالت متوفرة , وقد بدا بالفعل زيادة مشاركة القطاع الحديث بمكوناته المختلفة في اجمالي الناتج المحلي بصورة مضطربة خلال السنوات الاخيرة .

ومن الصفات المميزة لاقتصاد السودان ايضاً اعتماده بدرجة كبيرة على الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية ومقابلة احتياجات مشروعات التنمية من السلع الرأسمالية - الاستثمارية - والمواد اللازمة لاغراض التنمية . استراتيجية احلال الصادرات - لتقليل الاعتماد على الواردات . يتضح من كل ذلك ان الانتاج المحلي من السلع لا يكفي لاحتياجات البلاد . اضافة الى انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية عالمياً الامر الذي ادى الى زيادة الواردات من هذه السلع (بنك السودان : التقرير السنوي , 2000م-ص40) .

تلعب الواردات دوراً أساسياً في الاقتصاد السوداني ومن ناحية أخرى انها تشارك باكثر من 50% من الإيرادات العامة التي تجني من رسوم الواردات . فاعتماد السودان على التجارة الخارجية يجعل ميزان مدفوعاته عرضة للضغوط التي تظهر في الاسواق العالمية , فيؤثر ذلك على توجه فوائض إيرادات التجارة الخارجية لنشاطات التنمية في البلاد .

ايضا وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة بالبلاد . ويشارك القطاع التقليدي بنسبة كبيرة من الانتاج في البلاد ويعتمد عليه عدد كبير من السكان في معيشتهم , فالقطاع الزراعي بشكل عام له مؤشرات تنطبق مقومات انتشار البطالة فيه , وكذلك فان السودان شأنه شأن الدول النامية يتصف بضعف في عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والمتخصصة وكذلك في مجالات المهارات الفنية والخبرات الادارية والتنظيمية للاستفادة من الموارد المتاحة . وان السودان يفتقد للدراسات الحرفية والتقنية والتي تساعد في توسع القطاع الصناعي حيث ان معظم الخريجين لا يستفاد منهم في الجانب الانتاجي الملموس . فلا غرابة ان يصبح متوسط دخل الفرد السنوي في ظل هذه الظروف الاقتصادية ضعيفا وغير مستقر (الجهاز المركزي للإحصاء - 2003) . ان الزيادات الكبيرة في متوسط دخل الفرد لم تكن زيادات حقيقية وانما هي زيادات متأثرة الى حد بعيد بزيادات معدل التضخم السنوي في هذه الفترة .

تطور سعر الصرف في السودان :

كانت فترة التسعينيات من أخرج الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني حيث وصلت قيمة العملة الوطنية الى أدنى مستوى منذ الاستقلال وقيام نظام سعر صرف غير واقعي ومتعدد وغير مستقر . مثل هذا الوضع المتأزم يتطلب وضع برنامج اقتصادي وهيكل شامل متوسط المدى يهدف الى اصلاح نظام سعر الصرف . في البدء فشلت البرامج في تحقيق الاستدامة لنظام سعر الصرف اذ تم انشاء سقوف للبنوك التجارية بعد تخفيض السعر من (13.1 ج للدولار) مقابل سعر رسمي للدولار (4.5 جنية) وكل هذا يهدف الي تشجيع واستقطاب التحويلات الخاصة وزيادة القدرة التنافسية للصادر ولكن هذين السعيرين لم يواكبا سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازي بسبب الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وان المحاولات التي تمت فيما بعد بتخفيض سعر الصرف لم تؤدي الي أي تحسن ، اذ واصل سعر الصرف في السوق الموازي حتى بلغ اكثر من 100% من سعر البنوك في يونيو 1990م (عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ,سبتمبر-2001-ص30) . حيث تم تعديل سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الامريكى, (في اكتوبر 1990م) و (في فبراير 1992م) واتخذت الحكومة قراراتها الجريئة والخاصة ببرا مج التحرير الاقتصادي في تقييد حركة سعر الصرف والذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي للجنية مما ادى الي اسعار صرف غير واقعية (المرجع السابق - ص31) . ان اصلاح لنظام سعر الصرف لم يحقق اهدافه مع ارتفاع معدلات التضخم وان الانقلاب في السياسه النقدية والمالية ادى الي عدم استقرار سعر الصرف وترتب علي ذلك ضغوط علي الحساب الخارجي وصعود التدفقات , حتى عجزت الدولة عن توفير العملات الاجنبية لمقابلة استيراد الضروريات , كما عجزت عن سداد الدفيعات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الافريقي وصندوق النقد الدولي , مما اضطر الدوله لفرض قيود جديده في مجال التعامل بالنقد الاجنبي في سياسة بنك السودان ولكن كل هذه الاجراءات لم تحد من تدهور قيمة الجنيه السوداني في السوق الموازي اذ انخفضت قيمة الجنيه في نهاية يونيو 93 بحوالي 45% ولقد شهد العام المالي 93/94 تشوهات واضحة في اسعار الصرف , والتي تم توحيدها بعد ذلك بين سعر الصرف رسمي والاسعار في السوق الموازي , وعجز سعر الصرف الذي تم توحيدها ايضا عن مواكبة اسعار الصرف الحقيقية والواقعية في

السوق الموازي ، ففي بداية التسعينات تم اعتماد نظام سعر صرف مزدوج ، احدهما رسمي يحدده البنك المركزي "25جنيه للدولار" والآخر تجاري تحدده المصارف التجارية وكان سعر الصرف في بداية هذا السوق "303جنيه للدولار" وقد تم تثبيت السعر الرسمي "215جنيه" ، بينما استمر سعر الصرف التجاري في تقلباته (المرجع السابق - ص42) . ولجأت الدولة الي وضع برنامج التركيز المالي في اطار برنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي واشتمل البرنامج علي تعديل سعر الصرف لاغراض الرسوم الجمركيه ، وبعد ذلك لجأت الدولة الي توحيد سعر الصرف بتعديل السعر بين الرسمي والتجاري وتحديد سعر صرف جديد منخفض "320ج للدولار" بدلا من سعر المصارف التجاري "390ج" ، ولقد ادى هذا التعديل في سعر الصرف الي تحفيز المصدرين كما ادى الي تخفيض الدعم غير المباشر للمصدرين تحت ظل سعر الصرف السابق ، ولكن سعر الصرف الموحد بالرغم من تخفيضة تخفيضا كبيرا ظل بعيدا عن سعر الصرف الحقيقي او الواقعي في السوق الموازي والذي بلغ حوالي "490جنيه" . ويبدو انة كان من الصعب اجراء مزيدا من التخفيض في غياب رصيد وافي من العملات الاجنبية (المرجع السابق - ص43) . شهد سعر الصرف بعد ذلك استقرارا كبيرا وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر والسوق الموازي ، وتوحدت اسواق النقد الاجنبي المتعددة والتي فاقت ثمانية اضعاف السوق وجاء كل ذلك نتيجة للسياسات التي اتخذتها الحكومة في مجال النقد الاجنبي (عثمان ابراهيم السيد1998-2002 -ص23).

تعويم سعر صرف الجنيه السوداني:

التعويم Floating Exchange Rate هو ترك سعر صرف عملة ما ليتحدد وفقا لعوامل العرض والطلب في سوق العملات بهدف محاربة التضخم بإستقرار سعرها عند نسبة يمكن تثبيتها لضمان تحسين قوتها الشرائية أو بهدف إنعاش الصادر وجذب الإستثمارات. لضمان نجاح هذه الخطوة يجب أن تتوفر معطيات إقتصادية تتعلق بالسياسات المالية والنقدية المتبعة ومدى مقدرة الدولة علي التحكم في سوق المال وحركة الوارد والصادر. بغياب الشروط المطلوبة يأتي تعويم سعر صرف العملة بنتائج سلبية علي العملة أولا ثم علي الإقتصاد بشكل عام. (نجاه طلحة- - 2012). التعويم المطلق وهو يعني عدم تدخل الدولة بشكل مباشر لكي لا ينعكس تأثيره سلبا علي قيمة العملة وعلي الإقتصاد بشكل كامل يستوجب إمساك الدولة وقدرتها علي التحكم في حركة الإقتصاد من معدلات نمو وميزان مدفوعات وتدفق الأموال الإستثمارية وهو ما ينعدم تماما في ظل السياسات الإقتصادية المتخبطة والحروب الأهلية التي ينعدم معها أي معنى للإستقرار السياسي. شرط آخر هو أن تكون الدولة ممسكة بزمام الأمور في حركة السوق النقدية ومؤثرة في حركتي العرض والطلب فبالتعويم المطلق تستخدم الدول وهي غالبا ما تكون ذات إقتصاد قوي . هذا مثال لقياس قدرة هذه الدول علي التحكم في حركة الناتج ولتملاكها لمقدرة يمكن معها أن يكون تعويم سعر صرف العملة المحلية ذو نتائج إيجابية. (المرجع السابق - 2012). شرط آخر مهم هو مقدرة الدولة علي التحكم في الواردات والتأثير الكمي في حجمها فتعويم سعر صرف الجنيه السوداني والذي في الحالة الراهنة للإقتصاد سيؤدي حتما الي تخفيضه وتعود بالضرر لقطاع الوارد حيث ترفع أسعار السلع المستوردة بسبب الزيادة في سعر صرف الجنية امام الدولار . تخلف السودان وهو الغني بالمقومات الطبيعية للزراعة والرعي بعيدا عن الثورة الزراعية الحديثة والتي إنتظمت العالم لمواجهة الحاجة المتزايدة للغذاء ومواجهة النمو السريع لسكان العالم والتي إعتمدت علي التقدم التقني الآلي والطرق العلمية في الإنتاج والتي تمكن من إنتاج أوفر وبتكاليف أقل. علي العكس من ذلك فقد نمر القطاع الزراعي وفقد الإقتصاد أهم مقوماته الحيوية. كذلك ارتفعة تكلفة إستيراد مدخلات الإنتاج فإنعكس هذا علي أسعار المنتجات المحلية وتضاعف حجم معاناة المواطن من غلاء الاسعار ، الإعتتماد علي الإستيراد بشكل أساسي مع التخلف في قطاع التصدير

واهمال وتدمير البنية الأساسية للإنتاج نتج عنه عجز في الميزان التجاري وأن عملية تعويم العملة أو خفضها لا تكون ذات عائد إيجابي إلا إذا كانت تستهدف قطاع الصادرات لتشجيع الصادر وتعزيز الفائض في الميزان التجاري. تتجه الدول التي يكون فيها الطلب علي صادراتها قويا الي تعويم سعر الصرف بضمانة قوة الطلب علي صادراتها فيحدث هذا أثارا إيجابية في قطاع التصدير وينعكس هذا علي الاقتصاد بشكل عام . السلبية الأساسية الثانية هي الإعتماد علي تصدير المواد الأولية أو الخام وهو الخطأ الذي تقع فيه كل بلدان العالم الثالث والمستفيد الوحيد هو الدول الرأسمالية التي تستورد هذا الخام لتعيد تصديره لهذه الدول كمواد مصنعة لتزيدها فقراً . والمخرج الوحيد من هذه المعادلة هو الإتجاه لتطوير عوامل الإنتاج من تكنولوجيا وإستثمار في الطاقات البشرية في الدول النامية. يمكن لسياسة تعويم سعر صرف العملة المحلية أن تشكل إيجابية جذب الإستثمار الخارجي وهو قطاع يحتاجه الإقتصاد وبشكل ملح فالإستثمارات قد تساعد في تحسين ميزان المدفوعات وتمويل عجز الميزانية. لكن عدم الإستقرار السياسي والمنعكس علي الأداء الإقتصادي للبلد يشكل عاملا منفراً لدخول رؤوس الأموال (المرجع السابق - 2012) , هذا يقود للحديث عن الآثار السالبة للتعويم علي ميزان المدفوعات والذي يعاني أصلا من عجز بسبب العجز في الميزان التجاري. تعويم وتخفيض سعر الجنيه يفاقم من العجز في ميزان المدفوعات لأنه يتسبب في تضخم حجم الديون. ثم أن التعويم سيؤدي الي تكلفة قيمة فوائد القروض. وبهذا يتضاعف الخلل في ميزان المدفوعات، وان التعويم المطلق لا تحده قيود وقد يستمر الجنيه في الانخفاض حتي يتجاوز قيمته الحقيقية . والكارثة المؤكدة هي تفاقم العجز في الموازنة العامة بسبب إرتفاع النسبة التي ستقتطع من الدخل القومي للصرف على الواردات . ما الذي يدفع بلد لتعويم سعر صرف عملته وهو يعاني من عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويعاني في الوقت نفسه من إضمحلال في قطاع الصادر وهو القطاع الوحيد الذي يمكن أن يعين تعويم سعر الصرف كي يفي بقرض تقليص التضخم وتحسين القدرة الشرائية للعملة. إذ أن تعويم سعر الصرف يأتي غالبا علي قمة الوصفات التي تملئها هذه المؤسسات لجر الإقتصاد والسير به في طريق الإلتزام بالتام بآليات السوق المفتوحة، وهي كارثة علي إقتصاد السودان (المرجع السابق - 2012).

قطاع الصادر في السودان:

ان معظم صادرات الدول النامية ومن بينها السودان تتكون من المواد الاولية الزراعية اذ ان القطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيس للمواد الخام لمعظم النشاط الصناعي وفي نفس الوقت المصدر الاول لموارد النقد والعملة الاجنبية , لذلك يكون الاعتماد على القطاع الزراعي من ناحيتين الاولى توفير الاحتياجات الاولية لتشغيل القطاع الصناعي ولتغطية المواد التي لا تتوفر في السوق المحلي . وان القطاع الزراعي يكون معظم الصادرات اما بعض الصناعات والتي تعتمد على مواد الخام غير زراعية نتحصل عليها من الخارج وتمثل في مدخلات الانتاج والسلع الاستهلاكية الضرورية بجانب معظم السلع الرأسمالية وبنظرة عامة للسوق العالمية والتي تستوعب منتجات البلدان النامية نجد ان اسعارها في تنفي مستمر . بدأت تعاني الدول النامية بما فيها السودان من تندي في اسعار صادراتها والاسعار العالمية من المواد المصنعة وإيراداتها الشئ الذي يؤدي الى النقص الحاد في موارد النقد الاجنبي ولتغطية العجز تلجأ كثير من الدول الى الاستدانة من السوق العالمية . ونتيجة لهذا الوضع نجد ان هنالك عدة محاولات من الحكومة للحد من التدهور لموارد البلاد من العملات الصعبة وبالتالي اصلاح حال المدفوعات ومن ضمن هذه المحاولات برنامج الانتعاش الاقتصادي والذي قصد منه اظهار جدية الحكومة في اصلاح حال الاقتصاد والتي على ضوءها يتم الحصول على موارد اجنبية . وفي هذا المجال هنالك العديد من الاليات التي طورت فيما يتعلق باسعار منتجات البلدان النامية وتحسب في وضع ميزان المدفوعات على حد

السواء بمعنى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات وتحسين اسعار المواد الاولية بالسوق العالمي ومن ضمن الاليات الية معيار الذهب والتكيف التلقائي .والعنصر الاساسي في هذه العملية ان الدول تثبت سعر الصرف بهذا المعيار الخارجي وهو معيار الذهب (عبد الوهاب عثمان شيخ موسى - مرجع سابق-ص 46) .

عوائق الصادرات السودانية :

وفقاً للدراسة التي أعدتها وزارة التجارة الخارجية بالسودان حول العوائق والقيود الجمركية التي تواجه تنمية الصادرات السودانية، تتمثل هذه العوائق في عوائق داخلية تشتمل على مشاكل الانتاج والانتاجية وتأثير ذلك على معظم سلع الصادر، وعدم الثبات في السياسات العامة والسياسات الزراعية، وربط الصادر بفوائض الانتاج في كثير من السلع مما يؤثر على الاستمرارية في السوق العالمي والمحافظة عليه (إسماعيل محمد علي- 2006م). كما تتضمن العوائق الداخلية ضعف التمويل الموجه للانتاج والتصدير والاعتماد على التمويل الذاتي، وحصر المنتجات السودانية على بعض الاسواق التقليدية، وتأثير الضرائب والرسوم والجبايات المختلفة التي تفرض في الولايات على زيادة تكلفة الصادر، فضلا على ضعف المعلومات عن الاسواق الخارجية وحجم المنافسة والاسعار العالمية، وضعف وقلة مواعين النقل الجوي والبحري وارتفاع تكلفته، اضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل من مناطق الانتاج الى مناطق الاعداد للتصدير، ومشاكل التعبئة والتغليف، وعدم تنظيم الأسواق. فيما تتضمن العوائق الخارجية في المنافسة من بعض الدول التي تنتج نفس السلع، والتغيرات الاقتصادية الدولية وظهور كثير من التكتلات الاقتصادية حيث تضع دول التكتل بعض القيود بالنسبة للدول خارج التكتل، وتضييق بعض الاجراءات الحمائية لدى بعض الدول، والتغير في السياسات الخارجية. ودعت الدراسة من أجل تنمية هذه الصادرات إلى تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء، وتحقيق الشراكة الاقتصادية والاسهام في دعم البنات الاساسية للصادرات في الدول الاعضاء الاقل نموا. كما أوصت بتذليل العقبات أمام التجارة البينية العربية ومنح التسهيلات اللازمة لانسيابها، والعمل على ازالة القيود الجمركية بين الدول الاعضاء، كذلك طالبت بالحد من عمليات التهريب بين الدول المرتبطة حدوديا. (المرجع السابق-2006)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان :

شهدت البلاد طفرة استثمارية عالية منذ العام 1998م حيث عادلت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الأعوام 2000م - 2002م بلغت الاستثمارات الأجنبية في مجملها 1.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بالاستثمارات في عام 2003م التي بلغت 1.3 مليار دولار أمريكي وارتفعت إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2004م وفي عام 2005م وصلت الاستثمارات إلى 2.3 مليار زيادة 53% عما كانت في عام 2004م وتعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي. ان المراحل التي مر بها قطاع الاستثمار في السودان من حالة تعثر وعدم استقرار في الخطط والبرامج المطروحة كان له الاثر على الانتعاش الاقتصادي ، ولكن في الاونة الاخيره ومنذ العام "1997م" نلحظ الاستقرار الواضح والانتعاش الذي صاحب قطاع الاستثمار والذي جعل السودان يحتل مقاعد مميزة ، وان استمرار حالة الاستقرار السائد خصوصاً بعد دخول مقومات اخرى من الموارد النفطية سوف يكون السودان من الدول المنافسة في اسواق النفط العالمية (فتح الرحمن يوسف-2009) . وان الموارد الاقتصادية الهائلة التي ينعم بها السودان إضافة للتطورات الاقتصادية الإيجابية وأخيراً توقيع اتفاقيات بناء السلام والاستقرار في السودان ساعدت كثيراً في خلق بيئة اقتصادية ملائمة ومناخ استثماري جاذب جعل السودان يحتل مركزاً متقدماً بين الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي على المستوى

الإقليمي واللامالي، كما أنه أصبح ملأً آمناً للاستثمارات ومركزاً للجذوى الاقتصادية (المرجع السابق- 2009) .

الاطار العملي :

توصيف النموذج القياسي لمحددات سعر الصرف : ويتشتمل علي الخطوات التالية (طارق الرشيد وسامية حسن- 2010- ص 5) : / تحديد متغيرات النموذج/تحديد الشكل الرياضي للنموذج/تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم

اولا: متغيرات النموذج:- اعتمد الباحث في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي:

1/ : مصادر النظرية الاقتصادية .

2/ : المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة .

3/ : المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص . وبما أن الدراسة تعمل على قياس نظم وسياسات سعر الصرف واثرها على التجارة الخارجية في السودان لذلك فإن المتغير التابع في هذه الدراسة يمثل التجارة الخارجية وتم قياسها بالمتغيرات التالية: الصادرات/الواردات./ الاستثمار الاجنبي اما المتغير المستقل : سعر الصرف اعتمد الباحث على أسلوب التجريب والانتشار للوصول الى أنسب الدوال الرياضية لتمثل النماذج القياسية لقياس أثر نظم وسياسات سعر الصرف على مكونات التجارة الخارجية في السودان . وذلك على النحو التالي:

$$X_p = f(ex) \quad = \quad \text{حجم الصادرات } X_p$$

$$I_m = f(ex) \quad = \quad \text{حجم الواردات } I_m$$

$$F_i = f(ex) \quad = \quad \text{الاستثمار الاجنبي } F_i$$

الاشارات المسبقة للمعالم : وفي هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلمات النموذج بناءً علي ما تقدمت النظرية الاقتصادية او المصادر السابقة من معلومات . ووفقاً للنماذج القياسية المقترحة في هذه الدراسة يتوقع الباحث الاشارات المسبقة حسب طبيعة العلاقة الناتجة بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغيرات التابعة (الصادرات, الواردات, الاستثمار الاجنبي) وذلك على النحو التالي :- اشارة معامل الصادرات في علاقته بسعر الصرف يتوقع أن تكون اشارة موجبه وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات.- اشارة معامل الواردات في علاقته بسعر الصرف يتوقع أن تكون اشارة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الواردات أي كلما انخفضت معدلات سعر الصرف يزداد حجم الواردات.- اشارة معامل الاستثمار الاجنبي في علاقته بسعر الصرف يتوقع أن تكون اشارة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدلات التغير في سعر الصرف والتغير في حجم الاستثمار الاجنبي.وتعتبر هذه التوقعات القبلية للاشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدره من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث اشارتها وحجمها. وفيما يلي اختبار استقرار بيانات الدراسة :

جدول رقم (1) نتائج اختبارات جذور الوحدة

المتغير	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة الاختبار	مستوى الاستقرار
سعر الصرف	-3.04	-3.75	في الفرق الثاني
الصادرات	-3.04	-5.89	في الفرق الثاني
الواردات	-3.04	-3.27	في الفرق الثاني
الاستثمار الاجنبي	-3.02	-3.89	في الفرق الاول

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (1) واعتمادا على اختبار ديكي- فولر تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الاولى لمتغير (الاستثمار الاجنبي) بمستوى معنوية 5% حيث يتضح أن قيم الاختبار للمتغير أكبر من القيم الحرجة مما يعني أن هذا المتغير غير مستقر في مستواه ولكنه مستقر في الفرق الاول. كما تم رفض فرضية التكامل من الدرجة الثانية لمتغيرات (سعر الصرف، و الواردات، الصادرات) حيث يتضح أن قيم الاختبار للمتغيرات أكبر من القيم الحرجة بمستوى معنوية 5% مما يعني أن هذه المتغيرات غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة في الفرق الثاني.

التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة :- استخدم الباحث كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات.

جدول رقم (2) : التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2011م

مؤشرات التحليل	سعر الصرف	الصادرات	الواردات	الاستثمار الاجنبي
الوسط الحسابي	1.69	3505.6	3549.7	806.6
الحد الاعلى	2.66	11670.5	8839.4	3534.8
الحد الادنى	0.05	221.6	712.9	1723
الالتواء	-0.72	1.001	0.751	1.13

المصدر : برنامج E.Views

يتضح من الجدول اعلاه الاتي:

1/. بلغ متوسط سعر الصرف (1.69) بحد اعلى مقداره (2.66) وحد ادنى مقداره (0.05) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة سعر الصرف لاتخضع للتوزيع الطبيعي (التواء سالب) . حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (-0.72).

2./ بلغ متوسط الصادرات (3505.6) بحد اعلى مقداره (11670.5) وحد ادنى مقداره (221.6) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة الصادرات لا تخضع للتوزيع الطبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.001).

3./ بلغ متوسط الواردات (3549.7) بحد اعلى مقداره (8839.4) وحد ادنى مقداره (712.9) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة الواردات لا تخضع للتوزيع الطبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.751) .

4./ بلغ متوسط الاستثمار الاجنبى (806.6) بحد اعلى مقداره (3534.8) وحد ادنى مقداره (1723) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة الاستثمار الاجنبى لا تخضع للتوزيع الطبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.13) .

() الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة: استخدمت الدراسة نموذج معادلة الاتجاه العام فى تحليل السلسلة الزمنية لبيانات متغيرات الدراسة وذلك لقياس الاتجاه العام لهذه المتغيرات خلال الفترة (1990-2011) وتم التعبير عن هذا النموذج بأستخدام معادلة الانحدار الخطى البسيط وفق المعادلة التالية:

$$Y = a + bt$$

Y: المتغير التابع

T: متغير الزمن (المتغير المستقل)

A: معامل ثابت وهو عبارة عن قيمة (المتغير التابع) عندما تكون قيمة (المتغير المستقل) تساوى الصفر.

B: معامل الانحدار بين الزمن (t) والمتغير التابع (y).

وقد تم تطبيق هذا النموذج بأستخدام برنامج التحليل القياسى (eviews) بهدف معرفة حركة الاتجاه العام بمرور الزمن لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

اولاً:- معادلة الاتجاه العام لمتغير لسعر الصرف :

جدول رقم (3) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/سعر الصرف	0.66	0.13	6.36	0.000

المصدر: اعداد الباحث من النتائج

يتضح من الجدول رقم (3)

1. تشير النتائج الى وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (الزمن) على متغير سعر الصرف حيث بلغ معامل التحديد (66%) وهذا يدل على أن نسبة مايفسره المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (سعر الصرف) (66%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغير المستقل (الزمن) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءت قيمة (t) "6.36" بمستوى معنوية

(0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه فأن هذه النتيجة تشير الى علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن وسعر الصرف خلال فترة الدراسة.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (t) (0.13) وهذه الاشارة الموجبة تدل على أن سعر الصرف يتزايد مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة. أى أن الاتجاه العام لسعر الصرف فى تزايد مستمر .

ثانياً:- معادلة الاتجاه العام لمتغير الصادرات :

جدول رقم (4) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/الصادرات	0.95	0.19	20.09	0.000

المصدر: اعداد الباحث من النتائج

يتضح من الجدول رقم (4)

1 . تشير النتائج الى وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (الزمن) على متغير الصادرات حيث بلغ معامل التحديد (95%) وهذا يدل على أن نسبة مايفسره المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الصادرات) (95%).

2 . كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (الصادرات) والمتغير المستقل(الزمن) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءت قيمة (t) (20.09) بمستوى معنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه فأن هذه النتيجة تشير الى علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن الصادرات خلال فترة الدراسة.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (t) (0.19) وهذه الاشارة الموجبة تدل على أن الصادرات تزايد مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة. أى أن الاتجاه العام لحجم الصادرات فى تزايد مستمر .

ثالثاً:- معادلة الاتجاه العام لمتغير الواردات :

جدول رقم (5) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/الواردات	0.89	0.12	13.86	0.000

المصدر: اعداد الباحث من النتائج

يتضح من الجدول رقم (5)

1 . تشير النتائج الى وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (الزمن) على متغير الواردات حيث بلغ معامل التحديد (89%) وهذا يدل على أن نسبة مايفسره المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الواردات) (89%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (الواردات) والمتغير المستقل(الزمن) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءت قيمة (t) (13.86) بمستوى معنوية

(0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه فإن هذه النتيجة تشير الى علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن و الواردات خلال فترة الدراسة.

3 . بلغ قيمة معامل الزمن (t) (0.12) وهذه الاشارة الموجبة تدل على أن حجم الواردات يتزايد مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة. أى أن الاتجاه العام لحجم الواردات فى تزايد مستمر .

رابعا" :- معادلة الاتجاه العام لمتغير الاستثمار الاجنبى :

جدول رقم (6) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/الاستثمار الاجنبى	0.50	0.18	4.43	0.0003

المصدر: اعداد الباحث من النتائج

يتضح من الجدول رقم (6)

1. تشير النتائج الى وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (الزمن) على متغير الاستثمار الاجنبى حيث بلغ معامل التحديد (50%) وهذا يدل على أن نسبة مايفسر المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الاستثمار الاجنبى) (50%).

2 . كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (الاستثمار الاجنبى) والمتغير المستقل (الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءت قيمة (t) (4.43) بمستوى معنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه فإن هذه النتيجة تشير الى علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن الاستثمار الاجنبى خلال فترة الدراسة.

3 . بلغ قيمة معامل الزمن (t) (0.18) وهذه الاشارة الموجبة تدل على أن الاستثمار الاجنبى يتزايد مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة. أى أن الاتجاه العام لحجم الاستثمار الاجنبى فى تزايد مستمر .

1- نتائج تقدير الدالة :-

أثر سعر الصرف على الصادرات : وعليه يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$x_p = f(ex)$$

ex : سعر الصرف

xp : الصادرات

تقدير الدالة :-

جدول رقم (7) نتائج تقدير دالة الصادرات/سعر الصرف من (1990-2011)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.424942	0.199049	37.30200	0.0000
Xp	0.678	0.145136	4.673798	0.0001

R2= 0.52 F=21.8. prob. F= 0.001

لا اعتماد نتائج تقدير الدالة يتم تقييمها وفحصها وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي والمعيار القياسي وإذا تم مطابقة النتائج لهذه المعايير يتم قبول الدالة .

أولاً:- التقييم وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية:- إشارة الثابت (c) إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الصادرات) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة الصادرات والتي لا ترتبط بالتغيرات فى سعر الصرف. - إشارة معامل الصادرات (0.678) إشارة موجبة وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى سعر الصرف والتغير فى الصادرات . وهذه الإشارة تتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانياً :- التقييم وفقاً للمعيار الاحصائي:

اختبار المعنوية: ووفقاً لهذا الاختبار يتم استخدام اختبار (T) لاختبار معنوية المعامل المقدرة لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وفى هذا الاختبار يتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5% فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية احصائياً , اما اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم . وقبول الفرض البديل أى أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وبتقييم نتائج التقدير وفقاً لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :- (أ)- ثبوت معنوية الثابت (c) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) للمعلمة المقدرة تساوى (0.000) وهي قيمة اقل من 5% . (ب). ثبوت معنوية معنوية معامل الصادرات حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) القيمة الاحتمالية لمعامل الصادرات (0.0001) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%. وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التغيرات فى سعر الصرف و الصادرات. (ج). كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.0001) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%..

اختبار جودة التوفيق: ويعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج أو بمقدرة النموذج على التفسير , ووفقاً لذلك يتم استخدام معامل التحديد , وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق للنموذج. ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (52)% من التغيرات فى الصادرات تم تفسيرها من خلال التغيرات فى سعر الصرف (48)% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

أثر سعر الصرف على الواردات: وعليه يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$im = f (ex)$$

ex : سعر الصرف

im: الواردات

• تقدير الدالة :

جدول رقم (8) نتائج تقدير دالة الواردات/سعر الصرف خلال الفترة (1990-2011)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.804440	0.146765	53.17636	0.0000
im	0.405469	0.107013	3.788969	0.0012

R²= 0.41 F=14.35. prob. F= 0.0011

لا اعتماد نتائج تقدير الدالة يتم تقييمها وفحصها وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي والمعيار القياسي وإذا تم مطابقه النتائج لهذه المعايير يتم قبول الدالة .

اولاً: - التقييم وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية:- اشارة الثابت (C) اشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الواردات) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة الواردات والتي لا ترتبط بالتغيرات فى سعر الصرف. - اشارة معامل الواردات (0.40) اشارة موجبة وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى سعر الصرف والتغير فى الواردات . وهذه الاشارة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية . الا انه يمكن قبول هذه الاشارة الموجبة وذلك لان نسبة كبيرة من الواردات تمثل سلع ضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية لا يمكن تخفيضها عند ارتفاع اسعار الصرف.

ثانياً:- التقييم وفقاً للمعيار الاحصائي:

1. اختبار المعنوية: وبتقييم نتائج التقدير وفقاً لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :- (أ) - ثبوت معنوية الثابت (C) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) للمعلومة المقدره تساوى (0.0000) وهى قيمة اقل من 5% . (ب). ثبوت معنوية معنوية معامل الواردات حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) القيمه الاحتمالية لمعامل الواردات (0.0012) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%. وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التغيرات فى سعر الصرف والواردات. (ج) . كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.0011) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

2. اختبار جودة التوفيق: ويعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج أو بمقدرة النموذج على التفسير , ووفقاً لذلك يتم استخدام معامل التحديد , وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق النموذج. ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R²) ان حوالى (41%) من التغيرات فى الواردات تم تفسيرها من خلال التغيرات فى سعر الصرف بينما نجد (59%) من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج

(3) وبتقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسى يتضح ما يلى :- وباجراء اختبار (D.W) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتى للباقي تم التأكد من ان النموذج يعانى من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة الاختبار (d.w=2.4) وهى تقرب من القيمة القياسية (2) - كما تم التأكد أن النموذج لا يعانى من مشكلة اختلاف التباين وذلك من خلال استخدام اختبار ARCH حيث قدرت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.76) ونجد ان هذه القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبى: وعليه يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$f_i = f(ex)$$

ex : سعر الصرف

f_i: الاستثمار الاجنبي

تقدير الدالة:

جدول رقم (9) نتائج تقدير دالة سعر الصرف خلال الفترة (1990-2011م)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.333981	0.343871	15.51157	0.0000
f _i	0.516175	0.250731	2.058677	0.0528

$$R^2 = 0.17 \quad F = 4.23. \quad \text{prob. } F = 0.052$$

لا اعتماد نتائج تقدير الدالة يتم تقييمها وفحصها وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعياري الاحصائي والمعياري القياسي وإذا تم مطابقه النتائج لهذه المعايير يتم قبول الدالة.

اولاً: -التقييم وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية- إشارة الثابت (C) إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوى الصفر أى تمثل حجم الاستثمار الاجنبي والتي لا يرتبط بالتغيرات فى سعر الصرف. - إشارة معامل الاستثمار الاجنبي (0.52) إشارة موجبة وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى سعر الصرف والتغير فى احجم الاستثمار الاجنبي . وهذه الاشارة تتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانياً: التقييم وفقاً للمعيار الاحصائي: اختبار المعنوية : وفقاً لهذا الاختبار يتم استخدام اختبار (T) لاختبار معنوية المعامل المقدرة لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, وفى هذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5% فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية احصائياً , اما اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم . وقبول الفرض البديل أى أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وبتقييم نتائج التقدير وفقاً لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :- (أ) - ثبوت معنوية الثابت (C) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) للمعلمة المقدرة تساوى (0.0000) وهي قيمة اكبر من 5% . (ب). عدم ثبوت معنوية معامل الاستثمار الاجنبي حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل الاستثمار الاجنبي (0.052) اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%. وهذه النتيجة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التغيرات فى سعر الصرف و الاستثمار الاجنبي . (ج). كما لم تثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.052) وهي قيمة اكبر من من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

اختبار جودة التوفيق: ويعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج أو بمقدرة النموذج على التفسير , ووفقاً لذلك يتم استخدام معامل التحديد , وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق النموذج. ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (17) % من التغيرات فى الاستثمار

الاجنبى تم تفسيرها من خلال التغيرات فى سعر الصرف (83%) من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذه دلالة على عدم جودة توفيق النموذج.

النتائج :

1- وجود علاقة طردية بين تحسن سعر صرف الجنية السوداني ومعدلات الصادرات فى السودان ، وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى (جدول رقم 7).

2- وجود علاقة طردية بين تحسن سعر صرف العملة الوطنية فى السودان وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الاجنبية) ، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية (جدول رقم 9).

3 - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين زيادة الواردات فى السودان واستقرار سعر الصرف الجنية السوداني ، حيث ان الزيادة فى حجم الواردات على السودان تؤثر على عدم الاستقرار فى سعر الصرف الجنية اشارة موجبة . وهذه الاشارة لاتتفق مع النظرية الاقتصادية . الا انه يمكن قبول هذه الاشارة الموجبة وذلك لان نسبة كبيرة من الواردات تمثل سلع ضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية لايمكن تخفيضها عند ارتفاع اسعار الصرف ، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة (جدول رقم 8) .

مناقشة النتائج مع الفرضيات :

مناقشة الفرضية الاولى : هنالك علاقة طردية بين تحسن سعر الصرف الجنيه ومعدلات الصادرات فى السودان. فى اول نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين سياسة تحسن سعر صرف الجنية السوداني ومعدلات الصادرات فى السودان . ولقد اتفقت هذه النتيجة مع احدى النتائج التي توصل اليها الباحث : مطهر سيف احمد نصر فى دراسته التقلب فى أسعار صرف العملات القابلة للتحويل وسبل مواجهته فى الاقتصاد الإسلامى ، وتوصل الى ان ربط الصادرات بالعملات القابلة للتحويل التي يتوقع ارتفاع قيمتها فى مواعيد قبض أثمانها، بينما تربط أثمان الواردات بالعملات التي يتوقع انخفاض قيمتها فى مواعيد السداد . واختلفت ايضا مع النتيجة الثالثة للدراسة فى وجود علاقة طردية بين زيادة الواردات واستقرار سعر الصرف الجنية السوداني ، حيث ان الزيادة فى حجم الواردات على السودان تؤثر على عدم الاستقرار فى سعر الصرف الجنية . الا انه يمكن قبول هذه الاشارة الموجبة وذلك لان نسبة كبيرة من الواردات تمثل سلع ضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية ولايمكن تخفيضها عند ارتفاع اسعار الصرف ، ايضا اتفقت نتائج الباحث : موسى يوسف محمد البر - فى دراسة اثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجارى لميزان المدفوعات . فى ان سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها فزيادة الصادرات لم تساهم فى تخفيض العجز فى الميزان التجارى "ميزان المدفوعات" خلال فترة الدراسة بسبب أن معظم صادرات السودان من المواد الزراعية الأولية وهي لاتستجيب إلى التغيرات فى سعر الصرف لضعف مرونتها العرضية . بالإضافة إلى تأثرها بمتغيرات أخرى كالمستوى العام للأسعار المحلية ومستوى الناتج المحلى بعلاقته الطردية .

مناقشة الفرضية الثانية: هنالك علاقة طردية بين تحسن سعر صرف العملة الوطنية وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الأجنبية) . فى دراسة الباحث : الصادق عثمان حميدة- تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادى الكلى فى السودان (1992-1997م) . توصل الى ان زيادة سعر الصرف ادت إلى زيادة الطلب على العملة المحلية . وهذه النتيجة توافقت مع النتيجة الخامسة للدراسة فى وجود علاقة طردية بين تحسن سعر صرف العملة الوطنية فى السودان وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الاجنبية) .

مناقشة الفرضية الثالثة : هنالك علاقة عكسية بين استقرار سعر الصرف وزيادة الواردات فى السودان. اختلفت هذه الفرضية مع النتيجة السادسة للدراسة فى وجد علاقة طردية بين زيادة الواردات فى السودان

واستقرار سعر الصرف الجنية السوداني ، حيث ان الزيادة في الواردات على السودان تؤثر على عدم الاستقرار في سعر الصرف الجنية . الا انه يمكن قبول هذه الاشارة الموجبة وذلك لان نسبة كبيرة من الواردات تمثل سلع ضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية لايمكن تخفيضها عند ارتفاع اسعار الصرف. ايضا توصل الباحث :حاتم سيد احمد سعيد - نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة من " 1980-2005 م"، تعتبر سياسة سعر الصرف من أفضل السبل لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. حيث تقل أسعار الصادرات وتزداد قدرتها التنافسية في السوق العالمي وتزداد حصيلة البلاد من النقد الأجنبي ، وفي جانب الواردات تزداد أسعارها ويقل حجمها وبالتالي يتحسن الميزان . اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة الاولى في وجود علاقة طردية بين سياسة تحسن سعر صرف الجنية السوداني معدلات الصادر في السودان . والنتيجة الثانية للدراسة في وجود علاقة طردية بين سياسة تحسن سعر صرف الجنية السوداني و معدلات النمو في المدفوعات . ايضا في دراسة الباحث : الصادق عثمان حميدة- تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان (1992-1997م) ، توصل الي أن زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة الواردات ، وانخفاض قيمة الجنية السوداني ، وعجز في الميزان التجاري ، وزيادة الطلب على السلع والخدمات ، حيث اختلفت مع النتيجة السادسة للدراسة في وجد علاقة طردية بين زيادة الواردات في السودان واستقرار سعر الصرف الجنية السوداني ، حيث ان الزيادة في حجم الواردات على السودان تؤثر على عدم الاستقرار في سعر الصرف الجنية . واتفقت مع النتيجة الثانية في وجود علاقة طردية بين سياسة تحسن سعر صرف الجنية السوداني و معدلات النمو في المدفوعات . والنتيجة الخامسة في وجود علاقة طردية بين تحسن سعر العملة الوطنية في السودان وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الاجنبية) . ايضا اتفقا مع النتيجة السابعة إن تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار كان له الأثر السلبى على حركة قطاع الصادر في السودان وعلى حجم دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد ايضا مع النتيجة الثامنة للدراسة في انه أدى التخفيض في سعر الصرف إلى الاختلال في ميزان المدفوعات.

• التوصيات :

توصي الدراسة بإتباع نظام سعر الصرف المرن لما له من تأثير على إنعاش الحركة الاقتصادية . ضرورة الاستمرار في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على التجارة الخارجية . توصي الدراسة بتحسين سعر صرف الجنية السوداني من خلال النظم والسياسات المحكمة لتحسين معدلات الصادر في السودان . وتوصي الدراسة بعدم إنتهاج الدولة لنظام سعرالصرف الثابت لانه يؤدي لزيادة التذبذب في معدلات نمو التجارة الخارجية. وتوصي الدراسة بتفعيل حركة الصادرات للتقليل من حدة الواردات .وذلك من خلال تشجيع الصادرات الزراعية والحيوانية ، حيث ان الزيادة في حجم الواردات على السودان تؤثر على عدم الاستقرار في سعر صرف الجنية . كما توصي الدراسة بالعمل على تقوية الجنية السوداني لان تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار كان له الأثر السلبى على حركة قطاع الصادر في السودان وعلى حجم دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد. ايضا عدم الاستمرارية في نظام التخفيض لسعر الصرف لانه يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات . لابد من إجراء المزيد من الدراسات مستقبلا .

المصادر والمراجع :

1- سامي عفيفي حاتم، 1993 - ص36، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة.

- 2- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داوود و مصطفى سلمان- 2000- ص12 ، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الاولى:
- 3- المرجع السابق-2000- ص12 .
- 4- الصادق عثمان حميدة- 2001م ، تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الأقتصادي الكلى فى السودان (1992-1997م) -السودان -(ماجستير)
- 5- عدنان المسلم -2005- ص2 ، مجلة المصارف الكويتية - نظم اسعار الصرف ومخاطر الازمات المالية -الكويت .
- 6- جون هيدسون -1987م- ص 124 ، العلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة العربية -- السعودية - دارالمريخ .
- 7- عدنان المسلم - 2005- ص 2 ، مجلة المصارف الكويتية - نظم اسعار الصرف ومخاطر الازمات المالية -الكويت .
- 8- مطر موسي سعيد- 2008م- ص88 ، التمويل الدولي الطبعة الاولى -دار صفاء للنشر والتوزيع - الاردن.
- 9- كريانين مورديخي -2007 - ص 288 ، الاقتصاد الدولي -مدخل السياسات- دار المريخ المملكة العربية السعودية.
- 10- كامل بكري -1984 م - ص 19 ، اقتصاديات التجارة الخارجية - الدار الجامعية للنشر والطباعة - القاهرة .
- 11- كامل بكري -2001م- ص 293 ، الاقتصاد الدولي تجاره والتمويل - الدارالجامعية للنشر - القاهرة
- 12- كامل بكري - 2001م- ص 23 ، اقتصاديات التجارة الخارجية - مرجع سبق ذكره .
- 13- كامل بكري -2001م- ص24 ، اقتصاديات التجارة الخارجية - مرجع سبق ذكره .
- 14- محمد خالد الحريري- 1999م- ص 56 ، الاقتصادية الدولية - ط 8 - دمشق .
- 15- محمد زكي شافعي - بدون تاريخ - ص 21 ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة الاولى - بيروت.
- 16- المرجع السابق - ص 21 .
- 17- المرجع السابق - ص 22 .
- 18- المرجع السابق - ص 29 .
- 19- محمد زكي شافعي - مرجع سبق ذكره - ص 31 .
- 20- محمد خالد الحريري - مرجع سبق ذكره - ص 44 .
- 21- محمد خالد الحريري - مرجع سبق ذكره - ص 46 .
- 22- سامي عفيفي حاتم- 1993 - مرجع سابق - ص 36 .
- 23- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان- 2000- مرجع سابق- ص 12.
- 24- حمدي عبد العظيم- 1996- ص 18 ، اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق.
- 25- حمدي عبد العظيم- مرجع سابق - ص 16-17 .
- 26- رشاد العصار- و آخرون- 2000- مرجع السابق- ص 13 .
- 27- حمدي عبد العظيم- 1996- مرجع سابق- ص 20 .

- 28- رعد حسن الصرن- 2001- ص 57- 58 ، اساسيات التجارة الخارجية ، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي - دارالرضاء للنشر
- 29- زينب حسين عوض الله- دون سنة الطبع- ص 200 ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت.
- 30- أحمد عبد الخالق- 1999- ص129 ، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية- دون دار النشر.
- 31- أحمد عبد الخالق- 1999- مرجع سابق - ص 137 .
- 32- عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس- 1996- ص 255 ، اقتصاديات النقود والتجارة الدولية -الدار الجامعية - الاسكندرية.
- 33- عثمان ابراهيم السيد- 2006م - ص 5 ، الاقتصاد السوداني(جوانب تطبيقية) - ط 1- الخرطوم - مطبعة التمدن المحدوده
- 34- المرجع السابق -2006م- ص 5 .
- 35- المرجع السابق- 2006م - ص 11 .
- 36- بنك السودان : التقرير السنوي- 2000م - ص 40 .
- 37- الجهاز المركزي للإحصاء - 2003 .
- 38- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، سبتمبر- 2001- ص 30 ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان - ط-1 مطابع السودان للعملة المحدوده .
- 39- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ،سبتمبر- 2001- ص 31 - مرجع سابق.
- 40- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى - سبتمبر- 2001- ص 42- مرجع سابق .
- 41- المرجع السابق- سبتمبر- 2001 - ص 43 .
- 42- عثمان ابراهيم السيد نسخة 1998م- 2002م - ص 23 . الاقتصاد السوداني - الطبعة الثانية- الخرطوم - دار جامعة القران الكريم للطباعة .
- 43- نجاة طلحة - الحوار المتمدن-العدد: 3744 - 2012 / 5 / 31- مواضيع وابحاث سياسية- الخرطوم
- 44- المصدر السابق.
- 45- المصدر السابق.
- 46- المصدر السابق.
- 47- عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، سبتمبر- 2001 ص 46 ، مرجع سابق .
- 48- إسماعيل محمد علي- صحيفة الشرق الاوسط - عدد الجمعة 6-1-2006م - العدد 9901.
- 49- المصدر السابق- 2006.
- 50- فتح الرحمن يوسف - الاقتصاد السوداني والاستثمار الأجنبي - العدد 155-مجلة سودانايل- 2009/03/01 م.
- 51- فتح الرحمن يوسف - مصدر سابق- 2009.
- 52- طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمد - 2010- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews - استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك - الخرطوم جيتاون .